



طاطا في 10 سبتمبر 2020

إلى السيد المدير الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني  
والتعليم العالي والبحث العلمي بطاطا

**الموضوع :** في شأن الخروقات التي تطبع مجال التوجيه المدرسي والمهني بالإقليم.

في سياق يتسم بالاحتقان وتفاقم أزمة تدبير الشأن التعليمي والتربوي بإقليم طاطا، نتيجة إصرار المدير الإقليمي على الاستمرار في نهج سياسة التدبير الأحادي المفقود للكفاءة الازمة، والمشوب بشتى أساليب المزاجية، والتزاما من الجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي- بإقليم طاطا بالدفاع عن قضايا الشأن التربوي، فقد رصدت اللجنة الإقليمية لأطر التوجيه التربوي عدة تجاوزات خطيرة في تدبير التوجيه المدرسي والمهني بالإقليم، والتي سبق وأن نبهت إلى بعض منها خلال الموسم المنصرم. إلا أن المدير الإقليمي لطاطا يصر على نهج سياسة الأذان الصماء والضرب بعرض الحائط كل المرجعيات والمذكرات المؤطرة لهذا المجال. ولعل أبرز هذه التجاوزات لا الحصر:

• على مستوى التدبير:

- رغم تدبير المدير الإقليمي لهذا القطاع الهام لمدة أربع سنوات، فإنه لم ي عمل على إحداث أو تجهيز ولو فضاء واحد للتوجيه على مستوى المؤسسات التعليمية بالإقليم وفق ما تنص عليه مختلف المذكرات الوزارية، والاكتفاء بتضليل الرأي العام أثناء زيارة وزير التربية الوطنية، وذلك من خلال تقديم فضاءات وهمية ومسك أرقام مضللة في برنامج "رائد" حول وضعية التوجيه بالإقليم.

- استمراره فيما أسماه في العديد من اللقاءات الرسمية بـ"التوجيه التعسفي" للمتعلمات والمتعلمين نحو الشعب العلمية دونما أخذ بعين الاعتبار رغباتهم ومشاريعهم الشخصية وقدراتهم الدراسية.

- الإصرار على حرمان المتعلمات والمتعلمين من تصحيح الاختيارات المفروضة عليهم في مرحلة إعادة التوجيه، في تجاهل تام للمذكرات الوزارية (المذكرة 90/07، المراسلة رقم 144995/13، (المذكرة 044/20 ... )

- عدم توفير الحد الأدنى من وسائل العمل المنصوص عليها في المذكرة 17/022.

- عدم احترام المعايير والإجراءات العملية المرتبطة بتحيين خريطة القطاعات المدرسية وفق معايير المذكرة 17/022 (عدد الأطر، عدد ونوع المؤسسات، معدل التأطير ...)، وإسنادها بدون تنسيق مع الأطر.

- تغيير الشعبة الدراسية خلال الموسم الماضي لقسم برمته في إحدى الثانويات التأهيلية وذلك خارج الأجال القانوني، دون رغبة من المتعلمات والمتعلمين، وكذا فرصنة بعض الأقسام لفائدة مؤسسات أخرى.

• على مستوى التواصل :

- مصادر الحق في التراسل الإداري من خلال إعطاء المدير الإقليمي تعليماته لكتابة الضبط بعدم تسلم أية مراسلة ترد من أطر التوجيه العاملين بالمديرية.

- التعاطي اللامسؤول مع مراسلة أطر التوجيه بشأن توفير الوسائل الضرورية لأداء المهام المنوطة بهم، والاكتفاء ببيانها وعدم الرد عنها لمدة تزيد عن سنة.

- إفراج الاجتماعات الرسمية من طابعها الموضوعاتي وتحويلها إلى لقاءات روتينية لالتقاط الصور.

وعليه، فإن المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي- عبر اللجنة الإقليمية لأطر التوجيه التربوي المنضوية تحت لوائه، إذ يندد ويشجب هذه الممارسات اللامسؤولة، فإنه يدعو المدير الإقليمي إلى العمل فوراً على تصحيح هذا الوضع الكارثي، ويحمله المسؤولية كاملة فيما ستؤول إليه الأوضاع في قادم الأيام، كما يحتفظ بحقه في اتخاذ كل الخطوات النضالية المناسبة.

عن اللجنة الإقليمية لأطر التوجيه التربوي

تحت إشراف

المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم -التوجه الديمقراطي-



✓ ثالث نسخ موجهة لكل من وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ورئيس الوحدة المركزية للتوجيه المدرسي والمهني ومدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين - جهة سوس ماسة.